مصـــر .. المكـــان والسكان ..... إلي أيـــن ؟!

مهندس استشاري صـــــلاح حجـــــــاب*

ونحن نعيش هذه الأيام في مصر المحروسة عبق النصر في مشروع قومي عالمي موله شعب مصر وقام به المصريون في زمن قياسي شك كثيرون عندما قررت القيادة السياسية أن يكون في عام بدلاً من ثلاثة أعوام لرؤية من القيادة أن مصر قادرة بشعبها وإراداتها أن تفعل ذلك ويعود لشعب مصر الثقة كثيراً مما يطلب كرؤى من الممكن أن يتحقق مع الأخذ بالمنهج العلمي للتخطيط وتوفير الآليات المادية والبشرية والمتابعة الدائمة وتقييم الأداء.

ذلك باختصار شديد هذا النموذج الناجح من المشروعات القومية الذي نحتاج لنماذج مثله فوق أرض مصر. تتكامل معاً لتشكل مستقبل مصر المكان والسكان ..

ولأن ما قام به المصريون في تشكيل القناة الجديدة كان يتم بالتوازي له إعداد المخطط العام لإقليم قناة السويس والذي سيعلن عن ما يحمل من مشروعات سوف تشكل النقلة الكبرى لاقتصاديات الإقليم وما يعنيه ذلك وما يحمله من نقل العمران المصري إلى شبه جزيرة سيناء بما تستحق بما تحويه من خيرات فوق الأرض وتحت الأرض وبما يستحق من توطين لشعبها وما تجذبه من باقي مناطق مصر ليستقر بها العدد المناسب من المصريين وبما يضمن أمن هذه المنطقة وما تحويه مصر من استثمارات مصرية وما يسمح به أمننا من استثمارات أجنبية فوقها.

وهذا يدفعنا الى أن نفكر معاً في إمكانيات تفعيل ما لدينا من دراسات تمت بمنهج علمي قام بها المصريون العارفون وتم إعتمادها من الجهات القانونية.

ودائماً أتذكر مقولة الأستاذ الدكتور سيد ياسين (في مجال التخطيط المستقبلي لأي مجتمع نحتاج إلى– التأويل الصحيح للماضي والفهم العميق للحاضر والرؤية الإستراتيجية للمستقبل)

وأعرف جيداً أن ما لدينا من مخططات عمرانية معتمدة احترمت رباعية التخطيط (الرؤية . التخطيط لتحقيق هذه الرؤية .. الآليات التي نوفرها مادياً وبشرياً لتحقيقها ..المرافق والمتابعة وتقييم الأداء) وإن كانت آخر هذه النقاط (المرافق والمتابعة وتقييم الأداء) لا تتم بالصورة الواجبة مما ترتب عليه أن ما نقاسيه في مدننا وأقاليمنا التي تم اعتماد مخططاتها العمرانية هو بسبب ما قمنا به – بدعاوي كثيرة – من انحراف عن كثير مما خطط ؟!.. والأمثلة كثيرة .. وكثيراً منها في إقليم القاهرة الكبرى ؟! إقليم العاصمة.؟

– هناك خلط أيضاً يقع فيه كثيراً من السياسيين والتنفيذيين عن البنية الأساسية والبنية التحتية فالبنية الأساسية للمجتمع التي يبتغيها هي (العدالة .. التعليم والبحث العلمي والصحة) .. و البنية التحتية الواجب توافرها للمجتمع هي (المياه .. الصرف الصحي .. الشوارع التي تستوعب الحركة .. الطاقة).

– أيضاً لا شك أننا في حاجة ماسة إلى إعادة تشكيل ثقافة منظومة العمل في مصر .. من التسيد إلى التكامل .. من التوجيهات إلى الرؤى وإمكانيات تحقيقها ومرادافاتها وتحديد الأدوار.

*رئيس شرف الجمعية المصرية للتخطيط العمراني ومقرر لجنة العمارة بالمجلس الاعلي للثقافة (سابقا)
مكتب : ٢٠ شارع لطفي حسونة– الدقي– الجيزة ت : ٣٣٣٥٦٦٥٦ – ٣٧٤٨٣٣٥٧– Email: s.hegab@saleh-hegab.com

دور الحكومة

بعد أن يتفق الجميع – حكومة وشعباً – على رؤية مستقبلية تقوم الحكومة في ضوء قواعد البيانات المؤكدة (الغير مختلف عليها) بدور المُخَطّط بنفسها أو برعايتها لتحقيق هذه الرؤية في أمد زمني محدد .. وتوفر لها آلياتها البشرية والمادية خلال هذا الأمد الزمني وتحدد معها الأدوار.

* ثم تتولي الحكومة دور المُمَكِّن لكل من رأت في المخطط إمكانية قيامه بدور في تحقيق المخطط

* ثم تتولي الدولة دور المُحَفِّز طبقاً لسياسة وقواعد معتمدة مع المخطط لتمكين من يقوم بالأدوار من أداء دوره ..

* ثم تقوم الدولة مع المجتمع بدور محدد معترف به وبوسائله بدور هام جداً .. دور المُراقب .. هذا المراقب الذي يتأكد من مراقبة الأداء للتأكد من الوصول إلى أهداف الخطة خلال مراحلها المختلفة طبقاً لما خطط ، وكل ما يترتب على ذلك مما قد يتطلبه الأمر من تعديلات يتحقق معها حسن الأداء.

– ولأننا نتحدث عن دور الحكومة كمُخَطّط فلابد من أن نتساءل من يقوم بهذا الدور في الدولة ؟! خاصة بعد إلغاء وزارة التخطيط في الفترة الأخيرة .. ثم إعادتها بعد الثورة .. وما هي آلياتها قطاعياً .. ومحلياً .. ومركزياً .. خاصة وأنه مع إلغائها تم تشكيل مجلس أعلي للتخطيط لم يجتمع مرة واحدة .. ومع تواجد ما قرره قانون البناء الموحد ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ من وجود مجلس أعلي للتخطيط والتنمية العمرانية .. ومع مفهوم العمران الشامل.

* توزيع الأدوار وتحديدها وتوفير الآليات في الوقت المناسب أساس لحسن الأداء المتكامل ..

* بقي ضمن ما بقي كثير ..

قصة المركزية واللامركزية .. وتاريخها .. والأقاليم .. وإعادة تشكيل الشكل الإداري لمصر .. عاصمة وأقاليم يكون لها أساسها الاقتصادي والسكاني وتنوعها الجغرافي وتكاملها .. وهذا يجرنا أيضاً إلى الحكم المحلي .. والذي تحول إلى إدارة محلية تابعة للإدارة المركزية ..

* هناك أوراق كثيرة .. كثير منها قابل للتنفيذ .. إذا ما تواجدت الإرادة .. الإرادة السياسية من القيادة (وهي موجودة) والإرادة الجماعية للتفاعل والمتابعة من الشعب في إطار قوانين – موجود الكثير منها – وقليل منها يحتاج بعض التعديلات الطفيفة ليكون أكثر فاعلية ..

* دور الشباب مطلوب – لكن – مع الاستفادة من خبرات من سبقوهم ..

* إعادة اختراع العجلة في كل مرة غير مطلوب .. والمطلوب التعرف على كل ما تم دراسته بمنهج علمي .. ودراسة إمكانيات تنفيذه ووضع الخطط اللازمة لذلك وتوفير الآليات البشرية والمادية اللازمة وتحديد المسئوليات .. ثم المتابعة وتقييم الأداء .. كل فترة زمنية لضمان الوصول إلى الأهداف في الأمد الزمني المحدد .. وتعظيم الإيجابيات وتفادي السلبيات.

* مراكز البحوث التطبيقية أكثر من مائة مركز في كل مناحي الحياة وبعض منها تابع لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا والآخر تابع للوزارات ولا يجمعها خطة بحثية متكاملة ولا يوجد رابط بينها وبين جهات الإنتاج .. (مركز بحوث الصحراء نموذج لديه كل ما نريد أن نعرفه من إمكانيات في صحاري مصر) ..

* والمركز القومي للبحوث والذي يعمل به أكثر من ٢٠٠٠ باحث من الحاصلين على الدكتوراه وكان ولايزال لديه وحدة للطاقة الشمسية كانت تنتج كهرباء لتشغيل الراديو ١٩٥٨. في الوقت الذي أغلق مصنع للسخانات الشمسية في العاشر من رمضان.

* المجالس القومية المتخصصة والتي تضم خيرة عقول

مصر وعددها ٤ مجالس ولها ٢٧ شعبة والتي أنتجت حوالي ١٧٠٠ بحث ويرأسها الأستاذ الدكتور إبراهيم بدران ويلزم الإطلاع على ما أنتجت لدراسة ما يمكن الاستفادة الفورية من مخرجاتها.

* الأساتذة المصريون القادمون من الخارج – مع الاحترام الكامل لخبراتهم – لابد أن يكون معهم نماذج مصرية ممن اثرت العمل في مصر وتعرف الكثير عندما نشكل منهم مجالس استشارية لمؤسسة الرئاسة.

* المخطط القومي الشامل للتنمية العمرانية .. والمعتمد من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية برئاسة رئيس الوزراء في ديسمبر ٢٠١٣ (ذلك المجلس الذي أعيد تشكيله مؤخراً) يصلح أن يكون المخطط القومي لمصر بقطاعات التنمية المختلفة عند تواجد برلمان منتخب قبل نهاية هذا العام إن شاء الله وأن يدخل حيز التنفيذ في الخطط الخمسية القادمة قطاعياً ويتم تحديد مسئوليات تنفيذه ومتابعة هذه الخطط لتقييم الأداء والوصول إلى الهدف في الأمد الزمني المحدد ..

* إن مصر التي علمت الدنيا الاسلام حتى البلد الذي نزل به الاسلام كما قال الراحل الشيخ/ محمد متولي الشعراوي. مصر التي علمت الدنيا أيضا اسلوب الحكم وعلمت الدنيا أن شعبها يمكن أن يثور في عامين ثورتين وأن يغير في عامين رئيسن .. هذا الشعب الذي تم تجاهل دوره عقود مضت بالرغم من التأكيد على دوره في الدساتير والقوانين السابقة واكتفى بفلسفة عندما تتجاهله الدولة في إصدار القوانين بأن تقرر الدولة ما تريد وهو يفعل ما يريد والكل يبات متهني ؟!....

* شعب مصر الآن وبعد صبر عقود أصبح له فعلا القول الفصل خاصة بعدما تعرض له خلال السنوات الثلاث الماضية والتي كشفت له أمور كثيرة ... بل وغاب ما نسميه خطأ هيبة الدولة (الحكومة) .. ولأن الهيبة لا يجب أن تكون للحكومة إنما الهيبة يجب أن تكون للقانون الذي يجب أن يحترمه الحاكم والمحكوم...

* تعالوا نراجع معا لغويا لفظي الحكومة والسلطة ... والمصدر اللغوي يقول أن الحكومة من التحكّم والسلطة من التسلّط ... هذا الهيكل الإداري في دولة حديثة (٢٠٠ عام) مثل الولايات المتحدة إسمه "الإدارة" .. فيقولون إدارة الرئيس أوباما مثلا .. ويعاونه مجموعة من الوزراء الذين يسمونهم هناك السكرتيرون (سكرتير لكل قطاع) وفي غيبة الرئيس يكون سكرتير الشئون الخارجية هو رئيس المجموعة ويتعاون مع كل سكرتير الخبراء والعلماء الذين يضعون معه امكانيات تحقيق الرؤية القطاعية والخطة لتنفيذها في الأمد الزمني الممكن ويتخذ كل سكرتير القرار السياسي بإختيار المرادف المناسب الذي يقدمه المتخصصون وتتجمع كل الخطط معا لتحقيق ما رآه الشعب مناسبا واختار على اساسه الرئيس (المدير)

* وفي تصوري أن توجه الرئيس عبد الفتاح السيسي في هذا الإتجاه .... شعب اختاره لتحقيق رؤية أعلنها ويمكن تحقيقها لمصر من خلال إدارة رشيدة متكاملة مع بعضها البعض وبمساندة وعطاء الشعب المنتج والمؤدي والمستفيد من تحقيق هذه الرؤية وليس من خلال حكومة تتحكم ... أو سلطة تتسلط . ويحكم بين الجميع القوانين العامة التي تنظم أسلوب أداء الحاكم والمحكوم.

* مصر في هذا المكان العبقري ... ومع شعبها العبقري .. وبإمكانيات المكان والسكان وإدارة سليمة متكاملة تبدأ من الرئيس إلى كافة معاونيه في الإدارة ستكون ... وفي وقت قصير في المكانة التي تستحقها تاريخيا ... محليا وقوميا وإفريقيا وعالميا... بإذن الله.